الأمم المتحدة E

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.
GENERAL

E/1990/5/Add.17
15 September 1993
ARABIC
Original : ENGLISH

الدورة الموضوعية لعام ١٩٩٤

تنفيذ العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

التقارير الأولية المقدمة من الدول الأطراف بموجب المادتين ١٦ و١٧ من العهد

إضافة

كينيا

[٣ آب/اغسطس ١٩٩٣]

أولا - الإطار القانوني لتنفيذ العهد في كينيا

١ - بدأ سريان العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في كينيا في كانون الثاني/يناير ١٩٧٦ . وتشكل أحكام مختلف تشريعات البرلمان الإطار القانوني لإعمال الحقوق المسلم بها في العهد في كينيا . وتشتمل هذه التشريعات على ما يلي:

٢ - الدستور: يشكل دستور كينيا ، باعتباره القانون الأساسي للبلد ، الأساس الذي تقوم عليه الحقوق المسلم بها في العهد فضلا عن جميع حقوق الفرد وحرياته المسلم بها بموجب القانون الدولي والقانون البلدي على السواء . ويكفل الفصل الخامس من الدستور حماية الحقوق والحريات الأساسية للفرد التي لا يمكن بدونها إعمال الحقوق المتصورة في العهد لصالح الفرد .

٣ - بالنسبة للمادة ٦ (الحق في العمل):

(أ) قانون العمل (الباب ٢٢٦) ؛

(ب) قانون التدريب الصناعي (الباب ٢٢٧) - ينظم تدريب الأشخاص المشتغلين في الصناعة .

٤ - بالنسبة للمادة ٧ (حق التمتع بشروط عمل مؤاتية):

(أ) قانون تنظيم الأجور وشروط العمل (الباب ٢٢٩) - ينص على إنشاء مجالس استشارية معنية بالأجور ومجالس لتنظيم الأجور وشروط العمل ؛

(ب) قانون الحماية من الإشعاعات (الباب ٢٤٣) - ينص على حماية الجمهور والعمال من المخاطر التي تنجم عن استخدام الأدوات أو المواد التي يمكن أن تتولد عنها إشعاعات مؤينة ؛

(ج) قانون المصانع (الباب ٥١٤) - يكفل صحة وسلامة ورفاه العاملين في المصانع وغيرها من الأماكن ؛

(د) قانون تعويض العمال (الباب ٢٢٦) - يكفل حق العمال في التعويض في حالات الإصابة أثناء العمل .

٥ - بالنسبة للمادة ٨ (الحق في التنظيم):

(أ) قانون النقابات (الباب ٢٢٣) - ينظم تكوين روابط ومنظمات المستخدمين وتسجيل النقابات والإشراف عليها ؛

(ب) القانون المتعلق بمنازعات العمل (الباب ٢٢٤) - يشتمل على ما يلي:

'١' تسوية منازعات العمل عموما ؛

'٢' تسوية المنازعات في مجال الخدمات الأساسية ؛

'٣' إنشاء مجالس التحقيق ومحكمة مختصة بقضايا العمل ؛

'٤' مراقبة وتنظيم حالات الاضرابات وإغلاق أماكن العمل في وجه العمال .

٦ - بالنسبة للمادة ٩ (الحق في الضمان الاجتماعي):

(أ) قانون الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي (الباب ٣٥٨) - ينشئ صندوقا وطنيا للضمان الاجتماعي ويشتمل على دفع الاشتراكات للصندوق وصرف الإعانات منه ؛

(ب) قانون التأمين الوطني للعلاج في المستشفيات (الباب ٣٥٥) - ينشئ صندوق تأمين وطني للعلاج في المستشفيات وصندوق تأمين (اختياري) وطني للعلاج في المستشفيات وينظم دفع الاشتراكات في هذين الصندوقين وصرف المستحقات منهما ؛

(ج) القانون المتعلق بإنشاء صندوق الإدخار للسلطات المحلية (الباب ٣٧٢) - ينشئ صندوق إدخار لبعض فئات موظفي السلطات المحلية ، ويشتمل على دفع الاشتراكات في الصندوق من قبل هؤلاء الموظفين والسلطات وعلى إدارة الصندوق من قبل مجلس مسؤول عن صندوق الإدخار للسلطات المحلية ؛

(د) قانون صندوق الإدخار (الباب ١٩١) - ينشئ صندوق إدخار لفئات معينة من موظفي الحكومة ويشتمل على دفع الاشتراكات في هذا الصندوق من قبل هؤلاء الموظفين والحكومة .

٧ - بالنسبة للمادة ١٠ (حماية الأسرة والنساء والأطفال):

(أ) القانون المتعلق بالأطفال وصغار السن (الباب ١٤١) - يكفل حماية وتربية الأطفال والأحداث وصغار السن ؛

(ب) قانون التبني (الباب ١٤٣) - يشتمل على مايلي:

'١' تقديم وتسجيل طلبات التبني ؛

'٢' تنظيم الترتيبات الخاصة بتبني الأطفال ؛

'٣' تحديد المبالغ المتعلقة بتبني الأطفال ؛

(ج) قانون الوصاية على الأطفال (الباب ١٤٤) - ينظم شؤون الوصاية على الأطفال ورعايتهم ؛

(د) قانون العمل (الباب ٢٢٦) - ينص على منح إجازات الأمومة مع دفع المرتب الكامل (المادة ٧(٢)) .

٨ - بالنسبة للمادة ١١ (الحق في الغذاء والكساء والمأوى):

(أ) قانون الإسكان (الباب ١١٧) - ينص على تقديم القروض والمنح من الأموال العامة لأغراض بناء المساكن وينشئ صندوقا للإسكان ومجلسا للإسكان ؛

(ب) قانون الصحة العامة (الباب ٣٤٣) - ينص على تأمين الصحة العامة والمحافظة عليها ؛

(ج) قانون الزراعة (الباب ٣١٨) - يعزز ويصون الزراعة المستقرة ؛

(د) القانون المتعلق بإنتاج المحاصيل وتربية المواشي (الباب ٣٢١) - ينص على مراقبة وتحسين إنتاج المحاصيل وتربية المواشي وتسويق وتجهيز منتجاتها .

٩ - بالنسبة للمادة ١٢ (حق التمتع بصحة جيدة):

(أ) قانون الصحة العامة (الباب ٢٤٢) - يكفل ويصون الصحة العامة ؛

(ب) قانون المصانع (الباب ٥١٤) ؛

(ج) القانون الوطني لتأمين العلاج في المستشفيات (الباب ٢٥٥) .

١٠ - بالنسبة للمادتين ١٣ و١٤ (الحق في التعليم):

(أ) قانون التعليم (الباب ٢١١) - ينص على تنظيم التعليم وتطويره المستمر ؛

(ب) القانون المتعلق بصندوق القروض لأغراض التعليم العالي (الباب ٢١٣) - ينص على إنشاء وادارة صندوق يستخدم لتقديم القروض لمساعدة الطلاب في تحصيل التعليم العالي في المؤسسات التعليمية داخل كينيا وخارجها ؛

(ج) القانون المتعلق بمجلس تعليم الكبار (الباب ٢٢٣) - ينشئ مجلسا معنيا بتعليم الكبار لتنسيق وتعزيز الأنشطة في مجال تعليم الكبار في كينيا .

١١ - بالنسبة للمادة ١٥ (حق المشاركة في الحياة الثقافية والتمتع بفوائد التقدم العلمي):

(أ) القانون المتعلق بالمركز الثقافي الكيني (الباب ٢١٨) - ينشئ المركز الثقافي الكيني الذي يعنى بجملة أمور منها:

'١' تقديم العروض الموسيقية والمسرحية وعروض الرقص ، دون أي تمييز ، وعروض الأعمال الفنية والحرفية ؛

'٢' عقد الاجتماعات لبحث القضايا الأدبية والتاريخية والعلمية ذات الفائدة أو الأهمية التعليمية ؛

(ب) قانون العلم والتكنولوجيا (الباب ٢٥٠) - ينشئ ما يلي:

'١' مجلس وطني للعلم والتكنولوجيا ؛

'٢' لجان استشارية معنية بالبحوث ؛

'٣' معاهد بحوث .

ثانيا - التدابير المتخذة من قبل الحكومة لتعزيز التمتع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

مقدمة

١٢ - إن تحسين رفاه المواطنين الكينيين يشكل مسؤولية من المسؤوليات ذات الأولوية بالنسبة للحكومة . وقد سعت الحكومة منذ الاستقلال إلى تعزيز المساواة السياسية والحرية الدينية والعدالة الاجتماعية ، والتحرر من الجهل والعوز والمرض ، وصون الكرامة الإنسانية بما في ذلك حرية الوجدان وتكافؤ الفرص لجميع المواطنين .

١٣ - وقد وفرت الحكومة الخدمات الضرورية والاحتياجات الأساسية مثل التعليم والرعاية الصحية والأمن والقانون والنظام والغذاء والماء والمأوى ، وما إلى ذلك . وقد عملت الحكومة ، من خلال ضمان السلم والاستقرار السياسي ، على تمكين الكينيين من مساعدة أنفسهم بأنفسهم ، فرادى ومجتمعين ، مما أدى إلى تحسين مستوى معيشتهم . كما أن التقدم الكبير الذي تم إحرازه يعزى إلى النهج العملي الذي اتسمت به عملية صياغة السياسات الحكومية وتنفيذها .

١٤ - وهذا ينعكس في الوثائق الرئيسية في مجال السياسة العامة التي وفرت الإطار لاستراتيجيتنا الإنمائية . وهذه تشمل وثيقة الدورة البرلمانية رقم ١٠ لعام ١٩٦٥ بشأن الاشتراكية الافريقية وتطبيقها على التخطيط في كينيا ، ووثيقة استراتيجية التنمية الريفية التي تركز على المقاطعات ، ووثيقة الدورة البرلمانية رقم ١ لعام ١٩٨٦ بشأن الادارة الاقتصادية لأغراض النمو المتجدد ، وهي الوثائق التي شكلت أساس خططنا الإنمائية . وقد أدت هذه السياسات تدريجيا إلى تحويل البلد الذي كان اقتصاده عند الاستقلال اقتصادا ريفيا إلى حد بعيد يقوم بالدرجة الأولى على زراعة الكفاف دون وجود سوى النزر القليل من الأنشطة الصناعية والتجارية إلى بلد ذي اقتصاد متنوع تقوم فيه الحكومة والقطاع الخاص على السواء بدور هام لضمان تحقيق معدل عال في نمو الدخل وتوزيعه توزيعا منصفا ويتمتع فيه المواطنون الكينيون وكذلك غير المواطنين بحرية المشاركة في الأنشطة الإنتاجية .

ألف - الغذاء والتغذية

١٥ - إن هدف تحقيق الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي يتسم بأهمية عظيمة . وقد حقق إنتاج السلع الغذائية الرئيسية في كينيا منذ الاستقلال نموا كبيرا رغم أنه لم يتمكن في بعض الحالات من مجاراة النمو السكاني . وقد دلت مختلف الدراسات الاستقصائية بشأن حالة التغذية على أن سكان الأرياف والمناطق الحضرية على السواء يحصلون عموما على ما يكفي من المغذيات من الأغذية التي يستهلكونها . وهذا يعني أن حالة سوء التغذية الحادة التي كانت سائدة عند الاستقلال لم تعد تشكل مشكلة وطنية .

١٦ - وقد أنشأت الحكومة وحدة للتخطيط الغذائي تتمثل مهمتها الرئيسية في صياغة السياسات وبرامج التدريب والتدخل وتقييم الآثار التغذوية لمشاريع الزراعة والتنمية الريفية ، وتقييم الحالة الغذائية للمجتمعات المحلية المستهدفة ، وإنشاء شبكة لتبادل المعلومات بين البلدان الواقعة في منطقة أفريقيا الشرقية والجنوبية وبقية العالم .

١٧ - كما أنشأت الحكومة آلية للتخطيط والرصد فيما يتعلق بحالات الجفاف تتوفر لها القدرة على الإنذار المبكر بما يمكن أن ينشأ من صعوبات في مدى توافر الغذاء على المستويين الوطني والاقليمي . وقد كان إنشاء هذه الآلية استجابة لحالات الجفاف المتكررة التي هددت في بعض الأحيان قدرة البلد على تغذية نفسه الأمر الذي كان يقتضي استيراد المواد الغذائية .

القيود

١٨ - هناك العديد من الأسر التي لا يتوفر لها ما يكفي من الغذاء أو الأسر التي تعتبر تغذيتها دون المستوى الملائم . وفي حالة الفئة الأولى من الأسر ، ترجع المشكلة إلى الفقر أساسا . كما أن مشكلة النقص التغذوي يمكن أن تعزى إلى الفقر أو إلى عوامل أخرى مثل العادات الغذائية وسوء الوضع البيئي .

١٩ - كما أن تزايد كافة المدخلات الزراعية وأسعار المواد الغذائية الذي يعزى عموما إلى الآثار المترتبة على تنفيذ برنامج التكيف الهيكلي قد أثر أيضا على الامدادات الغذائية ، ولا سيما في المناطق الريفية .

باء - المأوى

٢٠ - يتمثل هدف الحكومة في توفير المأوى الملائم للجميع ، سواء في المناطق الريفية أو الحضرية . وتشجع الحكومة مخططات الإسكان التعاونية وبرامج القروض العقارية والاسكان المؤسسي . كما توفر الحكومة السكن لموظفي الخدمة المدنية من خلال نظام "المجمع السكني" في المناطق الحضرية .

٢١ - وضمن القطاع العام ، يتم تنظيم تطوير الإسكان من خلال وزارة الأشغال العامة والإسكان والمؤسسة الوطنية للإسكان والسلطات المحلية . كما شاركت الحكومة في تطوير السكن الحضري بمساعدة من المانحين الأجانب .

٣٣ - وقد استطاعت الحكومة ، من خلال تقييد اقتراضها من النظام المالي ، تحقيق زيادة في تجميع الأموال اللازمة لمؤسسات تمويل الإسكان لتمكينها من الإلتزام بتطوير قطاع الإسكان . وقد يسرت الحكومة لهذه المؤسسات إمكانية الاستفادة من صناديق المعاشات التقاعدية . كما تعمل الحكومة على تشجيع تطوير سوق رأسمالية حيث سيتسنى إنشاء سوق رهون ثانوية يمكن من خلالها شراء الأصول المالية وبيعها فيما بين المستثمرين .

القيود

٣٣ - إن النمو السريع في سكان المناطق الحضرية قد أدى إلى زيادة الطلب على المساكن الذي يفوق العرض إلى حد بعيد . وفي الوقت نفسه ، فإن ندرة الأراضي في المناطق الحضرية تسهم في زيادة التكاليف . وقد أثّر هذا سلبا على مبادرة الأفراد ومنظمي المشاريع الخاصة لزيادة الاستثمار في مجال الإسكان . والنتيجة الواضحة التي تترتب على ذلك هي عدم توفر السكن الملائم للمجموعات المتوسطة والمنخفضة الدخل فضلا عن الفقراء . وقد أسهم هذا أيضا في نشوء الأحياء الفقيرة المكتظة بالسكان حول المدن .

٣٤ - وتعكف الحكومة على مراجعة عدد من الأنظمة وقواعد البناء التي أصبحت تشكل عائقا رئيسيا أمام التنمية السريعة لقطاع الإسكان في البلد .

جيم - الصحة

٣٥ - لقد حققت كينيا تقدما هائلا في توفير الخدمات الصحية للجميع . وقد ركزت جهود الحكومة في هذا المجال على زيادة شمولية وتوفر الخدمات الصحية ، ولا سيما في المناطق الريفية ، وتحسين الجوانب العلاجية والوقائية للرعاية الصحية ، وتدريب العاملين في المهن الطبية وشبه الطبية ، وما إلى ذلك . ونتيجة لهذه الجهود ، وصل متوسط العمر المتوقع اليوم إلى أكثر من ٥٥ سنة مقارنة بـ ٤٠ سنة عند الاستقلال . وانخفض معدل وفيات الرضع بنسبة تزيد عن ٣٠ في المائة .

٣٦ - وتولي الحكومة إهتماما خاصا لتوفير الرعاية الصحية للأمهات والأطفال . وفي هذا الصدد . تم وضع برنامج لخفض وفيات الأطفال . ويشتمل هذا البرنامج على توفير الرعاية الصحية لفترات ما قبل الولادة وبعدها . وفي هذه الحالة الأخيرة ، يتم التشديد على تمنيع الأطفال الرضع واشاعة الوعي بشأن الاستخدام السليم لأملاح الامهاء الفموية ومراقبة التغذية . كما يجري تنفيذ برنامج تدخل محدد لتوفير الخدمات الصحية للمجموعات المعرضة لمخاطر عالية . كما يشتمل البرنامج على أساليب لتنظيم الأسرة للمساعدة في المباعدة بين الولادات وتحسين صحة الأمهات وأطفالهن .

٣٧ - كما تنفذ الحكومة برنامجا للتأمين الصحي لموظفي الخدمة المدنية . وتتم إدارة هذا البرنامج من خلال الصندوق الوطني لتأمين العلاج في المستشفيات . وقد عاد هذا المخطط بالفائدة على المواطنين الكينيين العاملين في الخدمة العامة ولكن هناك جوانب قصور تعزى إلى تدني الاشتراكات والمعدلات اليومية التي لم تعد تغطي كلفة العلاج في المستشفيات . وعلاوة على ذلك ، فإن شمولية هذا المخطط في المناطق الريفية متدنية . وبالإضافة إلى مخطط التأمين ، تطبق الحكومة مخططا للدفع الاستثنائي لتكاليف علاج نزلاء المستشفيات .

٣٨ - وقد وسعت الحكومة جهودها في مجال الصحة البيئية . وينصب اهتمامها على توفير المياه النظيفة وخدمات الإصحاح ، والحماية من التلوث البيئي وتلوث الغذاء ، ومكافحة الأمراض التي تحملها ناقلات الجراثيم ، ولا سيما الملاريا والبلهارسيا ومرض النوم ، ومكافحة الأمراض التي تنقل جنسيا ، ولا سيما مرض متلازمة نقص المناعة المكتسب الذي بلغ أبعادا خطيرة والذي يتسم بخطورة بالغة لأنه لم يعرف له علاج بعد .

٣٩ - وفي مجال الطب التقليدي ، من المسلم به أن هناك أعدادا كبيرة من الكينيين لا يزالون يعتمدون على الطب التقليدي في علاجهم . إلا أنه نتيجة لنقص المعلومات عن مدى فعالية الطب التقليدي ونوعية الأدوية التي تستخدم فيه ومدى سلامتها ، يجري النظر بكثير من الشك إلى أساليب الطب التقليدي وفائدته المحتملة بالنسبة للصحة . غير أن الحكومة قد شجعت تكوين الروابط المهنية لممارسي الطب التقليدي لتسهيل الحصول على المعلومات الضرورية لزيادة الوعي العام بمدى فعالية هذا الشكل من أشكال الطب ولربما جعله جزءا لا يتجزأ من البحوث الطبية الرسمية وبرامج الرعاية الصحية الأولية .

٣٠ - وما برح توفير الخدمات الصحية يمثل إلى حد بعيد مسؤولية ملقاة على عاتق القطاع العام . وبالنظر إلى تزايد العبء المالي ، فإن الحكومة تعكف على مراجعة استراتيجيتها في هذا القطاع ، وفي حين ستواصل الحكومة جهودها الرامية إلى تعزيز الوعي الصحي ، فإنها تعيد ترتيب أولوياتها فيما يتعلق بجوانب الرعاية الصحية المتصلة بالوقاية والعلاج وإعادة التأهيل . كما تعمل الحكومة على تشجيع اضطلاع المجتمعات المحلية بدور أكبر من أجل تكملة جهودها وذلك من خلال القطاع الخاص ومنظمات الدعم الذاتي والمنظمات غير الحكومية . كما تشدد الحكومة على دمج الخدمات الأساسية ، مثل خدمات التعليم والتدريب وامدادات المياه وخدمات الإصحاح وتوزيع المواد الغذائية الأساسية من قبل سائر الوزارات والوكالات الحكومية ، في استراتيجيتها الشاملة في مجال الصحة .

القيـــود

٣١ - إن توفير الخدمات الصحية لا يزال غير كاف في البلد . ويتمثل السبب الرئيسي في الضغوط التي تخضع لها الموارد المالية للقطاع العام ليس من أجل توسيع الخدمات والمرافق الصحية فحسب بل أيضا من أجل الاستجابة للطلبات المتزايدة نتيجة لمعدل النمو السكاني المرتفع . ومن النتائج الحتمية لذلك حدوث نقص خطير في التمويل في بعض المجالات الرئيسية ، كما أن هذا قد أدى إلى تخفيض كفاءة نظام توفير الرعاية الصحية .

٣٢ - وقد أدت الأوضاع الجغرافية الصعبة وتدني مشاركة المجتمعات المحلية في بعض المناطق ، ولا سيما المناطق القاحلة وشبه القاحلة ، إلى حدوث توزيع غير منصف للخدمات الصحية .

٣٣ - وثمة نقص في القوى البشرية والخبرة الادارية اللازمة لإدارة الخدمات الصحية ، فضلا عن نقص في الاعلام والتوعية الصحيحة للجمهور بشأن قضايا الرعاية الصحية الأولية .

دال - التعليم

٣٤ - إن الحكومة ملتزمة بتحقيق تكافؤ الفرص التعليمية للجميع من خلال توفير التعليم الابتدائي المجاني وإعداد القوى البشرية الماهرة لتلبية احتياجات البلد المتزايدة والمتغيرة .

٣٥ - وقد شهدت كينيا منذ الاستقلال نموا سريعا في عدد المدارس وفي مستوى الالتحاق بها . كما حدث تحسن كبير في نسبة التحاق الإناث بالمدارس . إذ أصبحت نسبة الصبيان إلى البنات في المدارس الابتدائية متعادلة . وهذا يرجع بصورة رئيسية إلى الإنفاق الحكومي الضخم والقضاء على التمييز في النظام التعليمي . كما أن الاقبال المتزايد للكينيين على التعليم كان عاملا مساهما أيضا .

٣٦ - كما تشجع الحكومة عملية تعليم الكبار كجزء من حملتها الرامية إلى القضاء على الأمية وتوفير المعرفة والمهارات والمواقف الضرورية للمشاركة في شؤون المجتمع مشاركة أجدى .

٣٧ - وبالنظر إلى تزايد طلبات القطاع التعليمي من الموارد الوطنية ، فقد طبقت الحكومة نظام تقاسم التكاليف لتخفيف أعباء الميزانية . وفي حين ستواصل الحكومة تمويل الادارة العامة والخدمات المهنية ، فسيكون من المتوقع أن يشارك أهالي الطلبة

والمستفيدون من التعليم والتدريب في تحمل التكاليف المتصلة بتوفير التسهيلات والمرافق التعليمية والمعدات والموظفين .

القيود

٣٨ - إن أهم قضية تواجه هذا القطاع تتمثل في تمويل التعليم من قبل القطاع العام . إذ أن ميدان التعليم يستأثر بنسبة تزيد عن ٣٥ في المائة من مجموع الميزانية المتكررة للقطاع العام . وهذا الرقم يمكن أن يصل إلى ٤٠ في المائة إذا ما أخذت في الاعتبار تكاليف الأنشطة التدريبية في معاهد التدريب المهني للشباب ، والهيئات الوطنية لخدمات الشباب . وهيئات التدريب الصناعي ومديرية تدريب الموظفين .

٣٩ - وقد بلغ الطلب على التعليم مستوى عاليا في كينيا إلى حد يشكل ضغطا مفرطا على المرافق والموظفين . وهذه مسألة تثير قلقا بالغا بالنسبة للحكومة .

٤٠ - وفي بعض المناطق التي تعيش فيها قبائل دائمة التنقل والترحال ، يتعين على الحكومة أن تبذل جهودا اضافية لتشجيع الأطفال على الالتحاق بالمدارس .

هاء - العمالة

٤١ - إن الحاجة إلى توفير فرص العمل لجميع الكينيين تمثل أولوية من أولويات الحكومة . التي اتخذت عدة خطوات لمعالجة هذه المسألة . وفي عام ١٩٧٣ ، نشرت الحكومة وثيقة الدورة البرلمانية رقم ١٠ لعام ١٩٧٣ بشأن العمالة بعد دراسة اشتركت في اجرائها منظمة العمل الدولية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي . وقد تم استيفاء هذه الدراسة في عام ١٩٨٥ حيث وضعت مشكلة العمالة في منظورها الطويل الأجل . وبالرغم من الجهد الذي تبذله الحكومة للتخفيف من حدة البطالة ، فإن هذه المشكلة تظل خطيرة . ويتوقف المستوى الذي يمكن عنده توفير فرص العمل على معدل النمو والتنمية الاقتصاديين . وهذا بدوره يتأثر جزئيا بعوامل خارجية مثل الكساد العالمي والتضخم والانكماش في تدفق الموارد الخارجية القابلة للاستثمار .

٤٢ - وتسلم الحكومة بأن النمو السريع وبالتالي توسيع العمالة لا يزالان يعتمدان إلى حد بعيد على عوامل داخلية . ولذلك فإن التدابير الحكومية ترمي إلى توفير الحوافز لزيادة الاستثمارات في الاقتصاد من أجل توليد فرص العمل . وفي المناطق الريفية ، يتم التشديد على زيادة الانتاجية من خلال توفير الائتمانات . وفي المناطق الحضرية ، يجري التشديد على القدرة القائمة لزيادة الانتاجية . كما تعمل الحكومة

على تشجيع النمو في القطاع غير النظامي فضلا عن العمل للحساب الخاص عن طريق تشجيع استخدام التكنولوجيا المناسبة وتوسيع الفرص التسويقية لهذا القطاع .

٤٣ - وقد ظل القطاع العام ، منذ الاستقلال ، يشكل أكبر مصدر لفرص العمل . غير أنه بالنظر إلى القيود المتعلقة بالميزانية ومن أجل زيادة كفاءة وفعالية الخدمة العامة ، تعكف الحكومة على إبطاء معدل الاستخدام في هذا القطاع .

القيود

٤٤ - إن الانفجار السكاني يمثل أكبر تقييد يواجه في توليد فرص العمل . وقد كان للنمو السريع في عدد السكان الذي يقدر الآن بنحو ٣٧,٣ مليون نسمة آثاره على قدرة الحكومة فيما يتعلق بتوفير الاحتياجات الأساسية على المدى القصير ، بينما أدى على المدى الطويل إلى تعرض الاقتصاد لضغوط شديدة يحتمل أن تسفر عن تغييرات هيكلية واجتماعية رئيسية .

٤٥ - ويشكل الأداء الإجمالي للاقتصاد تقييدا رئيسيا أيضا . ففي السنوات الأخيرة ، كان أداء الاقتصاد الكيني ، شأنه في ذلك شأن اقتصادات بقية بلدان افريقيا جنوبي الصحراء ، أداء ضعيفا . وقد تخلف النمو الاقتصادي عن مواكبة النمو السكاني .

واو - المرأة والتنمية

٤٦ - تسلم الحكومة بالدور الهام للمرأة في المجتمع الكيني ، ولا سيما دورها كمنتجة زراعية ومورد لخدمات الرعاية على مستوى الأسر ومستوى المجتمعات المحلية .

٤٧ - وما برحت الحكومة تعمل في اتجاه استعادة المرأة لدورها النشط ليس في تنمية الاقتصاد فحسب بل أيضا في ملكية وادارة الثروة الناشئة عن عملية الإنتاج .

٤٨ - وقد شهدت نوعية حياة المرأة التي تقاس بمؤشرات مثل التعليم والصحة والتحضر والعمل والدخل تحسنا كبيرا منذ الاستقلال .

القيود

٤٩ - هناك عدة عوامل لا تزال تحول دون تمكن المرأة من الترقي إلى مناصب مرموقة تتوفر فيها مرتبات مجزية وشروط عمل أفضل . وهذه العوامل تشمل: المواقف الثقافية السائدة لدى بعض المجتمعات المحلية التي تميز ضد المرأة ؛ كما أن معدل انقطاع الفتيات عن الدراسة نتيجة لعوامل اجتماعية أو بيولوجية لا يزال يمثل مشكلة أيضا .

زاي - الثقافة

٥٠ - اتخذت الحكومة تدابير من شأنها أن تعزز المحافظة على الثقافة الكينية وتنميتها من خلال البرامج التالية:

(أ) إنشاء المراكز الثقافية لتقوم بدور مراكز التنسيق في مجال التعبير الثقافي ، ولا سيما في المناطق الريفية ؛

(ب) تنمية وتعزيز اللغة السواحلية كلغة وطنية ؛

(ج) المحافظة على دور شيوخ القبائل في صنع القرارات العامة في بعض القضايا مثل قضايا الأراضي والعلاقات الزوجية والعلاقات بين الأسر الكثيرة العدد ؛

(د) الاطلاع على الثقافات الأخرى من خلال المواد التعليمية ؛

(هـ) النهوض بالثقافة الوطنية من خلال فنون الأغاني والرقص والتمثيل القائم على الاشارات والحركة والأدب الشعبي المحكي والمكتوب ؛

(و) صون الآثار والانشاءات ذات الأهمية الثقافية وتوسيع المتاحف في كل مركز من مراكز المقاطعات ؛

(ز) تشجيع نشاط التأليف والنشر في كينيا ، وما إلى ذلك .

القيود

٥١ - لقد كانت للتحولات الثقافية والاجتماعية السريعة في كينيا آثار متنوعة على المجتمع الكيني . فقبول معايير المعيشة الجديدة والتفاعل مع العالم الخارجي من خلال مختلف وسائط الاعلام وعن طريق السياحة والمبتكرات التكنولوجية هي أمور قد أدت حتما إلى التخلي عن بعض جوانب التراث الثقافي التي نعتز بها كل الاعتزاز . وقد أفضى هذا أحيانا إلى حالات من التفكك الاجتماعي الخطير ، ومن ذلك مثلا أن روح الاشتراكية الافريقية والتكاتف الاجتماعي أصبحت مهددة بتزايد النزعة الفردية والأنانية .

٥٢ - وفي عام ١٩٩٢ ، شهدت كينيا أحداثا ذات أهمية تاريخية . فقد أسفرت الاصلاحات السياسية الهائلة عن العودة إلى سياسة تعدد الأحزاب . وأفضت الاصلاحات الاقتصادية إلى زيادة تحرير الاقتصاد عموما . وفي حين أنه لا يمكن الشك في الفوائد التي ستترتب على هذه الاصلاحات على المدى الطويل ، فإنها قد اقترنت على المدى القصير بحالة من عدم التيقن السياسي والاجتماعي والاقتصادي كان لها تأثير معاكس على البلد عموما .

٥٣ - إلا أن الحكومة ملتزمة بحماية الرفاهية العامة للكينيين ولا سيما للفئات المحرومة مثل الفقراء والمعوقين والنساء والأطفال وغيرها من الفئات الضعيفة . ولذلك فقد وضعت الحكومة برامج واستراتيجيات تشمل المجالات ذات الأولوية المتمثلة في توفير الغذاء والأمن والمياه والطاقة والخدمات الصحية والتعليم الأساسي من أجل مواجهة الآثار الضارة وتوفير شبكات الأمان لهذه المجموعات الضعيفة .

- - - - -